دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الإحتجاج بالحديث المرسل فى أصول الدين وفروعه
المصدر:	مجلة الجامعة العراقية
الناشر:	الجامعة العراقية - مركز البحوث والدراسات الاسلامية
المؤلف الرئيسي:	توفيق، ولاء صباح
المجلد/العدد:	ع48, ج1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2020
الصفحات:	86 - 100
رقم MD:	1074302
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	الحديث المرسل، أصول الدين، الشريعة الإسلامية، الفقه الإسلامى
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1074302

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الإحتجاج بالحديث المُرسّل في أصول الدين وفروعه

م.م. ولاء صباح توفيق

قسم علوم القرآن

walla sabah@yahoo.com

المقدمة

الحمد لله حمداً كثيرا الذي أنزل أحسن الحديث ، وأودع درر بيانه فيه ، وكرّم الله هذه الأمة وزادها شرفا بالاعتناء بتدوين ما جاء به رسول الله (صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم) حفظاً له على تكرر العصور والآباد ، ونَصب جهابذة من الحفاظ والنقاد ، وجعلهم دائبين في إيضاح ذلك في جميع الأزمان والبلاد ، باذلين وسعهم مستفرغين جهدهم في ذلك جماعات وآحاد.أما بعد فإن الله سبحانه وتعالى فضل هذه الأمة بشرف الإسناد ، وخصها بإتصاله دون من سلف من العباد ، فبإتصال الإسناد عُرف الصحيح من السقيم ، وصان الله هذه الشريعة عن قول كل أفّاك أثيم ، فلذا كانَ الإرسال في الحديث موضوع يستحق الخوض فيه لما في إبهام المروى عنه من الغرر والإحتجاج المبني على الخطأ وقد إختلف العلماء قديما وحديثا فيه حيث تباينت آرائهم وتعارضت أحكامهم في فروع الدين وقد تجاوز الإحتجاج به حتى في الأمور العقائدية التي لا يجوز الخوض بها إلا بالدليل القطعي وكان هذا السبب الرئيسي لكتابة البحث ، وقد تضمن البحث أربع مباحث تناولت في المبحث الأول تعريف الحديث المُرسَل لغةً وإصطلاحاً والمبحث الثاني آراء العلماء بالإحتجاج في الحديث المرسل أما المبحث الثالث فكان الإحتجاج في الحديث المرسل في فروع الدين والمبحث الرابع كان الإحتجاج بالحديث المرسل في أصول الدين ، وكان المنهج الذي إتبعته بعد تعريف الحديث المرسل وعرض آراء العلماء فيه أن خرجت نماذج من الأحاديث المرسلة في فروع الدين وأصوله من كتب تخريج الحديث وترجمت لجميع الأعلام سوى المشهورين منهم وبحثت عن كل طرق الحديث سواء كانت متصلة أو منقطعة وقمت بترجمة الاعلام فيها ايضا وحكمت على الأحاديث ، وأخيرا ذكرت في الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها، وأسأل الله ان يكون قد وفقني في كتابة بحثي هذا والحمد لله ربّ العالمين.

المبحث الاول :تعريف المرسل لغةً وإصطلاحاً

المُرسل لغةً : فهو إسم مفعول من أرسلَ[1] وأَرْسَلَ الشيءَ: أَطلقه وأَهْمَله. وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴾ [٢] فكأن المرسل أطلق الإسناد ولم يقيده برّاوٍ معروف [٣] . ويحتمل أن يكون أصله من الاسترسال ، اي اسْتَأْنَسَ للشخص واطْمَأَنَّ له ، ووَثِقَ بما يُحَدِّثُه [٤] ، أي أطمأن الى من أرسل عنه ووثق بمن لم يوصله اليه. ويحتمل أن يكون من قولهم جاءَ القومُ أَرْسالاً : يتبَعُ بعضُهم بعضاً ، مأخوذ من رَسَل [٥]،و "الرَسَل بفتح الراء والسين القطيع من كل شيء والجمع إرسال وجاؤوا رسلة رسلة أي جماعة جماعة" [٦] ، ومنه الحديث إن الناس دخلوا على النبي (صلى الله عليه وسلم) بعد موته فصلوا عليه أرسالا [٧] أي فرقا متقطعة يتبع بعضهم بعضا فكأنه تصور من هذا اللفظ الاقتطاع فقيل للحديث الذي قطع إسناده وبقي غير متصل مرسل أي كل طائفة منهم لم تلق الأخرى ولا لحقتها[٨].

إصطلاحا ففيه عدة أقوال :

الأول: هو ما رواه التابعي الكبير من الذين أدركوا كبار الصحابة ونقل رواياتهم عن التابعين كعبيد الله بن عدي بن الخيار وسعيد بن المسيب، ونحوهما[٩] .

الثاني: ما رفعه التابعي الى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قولاً أو فعلاً أو تقريراً صغيراً أم كبيراً كعطاء بن أبي رباح وسعيد بن أبي هلال ومكحول الدمشقي وإبراهيم بن يزيد النخعي وسعيد بن المسيب، وإبن شهاب وقتاده وأبي حازم ويحيى بن سعيد[١٠].

وللعلائي نظر في ذلك فقد قال: " فهذا القول من الحاكم رحمه الله يقتضي أن إرسال صغار التابعين ومتأخريهم يلحق بالمرسل وإن كانت رواياتهم عمن أدركوه من الصحابة يسيرة وجل رواياتهم إنما هي عن التابعين لأنه مثل ذلك بإبراهيم النخعي ومكحول " [١١]

الثالث: هو ما إنقطع إسناده على أي وجه كان إنقطاعه ، كقول الشافعي قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، ومثله أيضاً ما إذا سقط من سنده رجلان فأكثر[١٢] فالإرسال هنا لم يقيد بقول التابعي بل ربما يوجد ثلاث رواة قبل قول التابعي[١٣] وهو أيضاً يشمل ما سقط من سنده رجل واحد سواء كان المُرسل له تابعياً أو من بعده [١٤] ، وهذا قول أهل الاصول والفقه لكونه يشمل المنقطع والمعضل[١٥].

المبحث الثاني :حكم الإحتجاج بالحديث المرسل

ان العلماء في الاحتجاج بالحديث المرسل على ثلاثة أقسام ، الاحتجاج به مطلقاً ، أو المنع مطلقاً ، أو التفصيل في ذلك .

المذهب الأول: قبول المرسل :

الذين قالوا بقبول الحديث المرسل والعمل به: مالك بن أنس، وأبو حنيفة، وجمهور أصحابهما, وأكثر المعتزلة كأبي هاشم، وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه وابن القيم وابن كثير وغيرهم، ولهم في قبوله أقوال:

أولاً: قبول كل مرسل مطلقا حتى مرسل العصور المتأخرة وهذا توسع غير مقبول، ومردود بالإجماع في كل عصر، ولو عمل به لزالت فائدة الإسناد وبطلت خصِّيصة هذه الأمة ، وسقط الاستدلال بالسنة وظهر الفساد [١٦] ، وقد بالغ بعضهم حتى قالوا : هو أعلى من المسند وأرجح منه لان من أسند لك فقد أحالك على البحث عن أحوال من سماه لك ومن أرسل من الأئمة حديثاً مع علمه ودينه وثقته فقد قطع لك على صحته وكفاك النظر فيه ، وهذا قول كثير من الحنفية والمالكية [١٧] ، وهذا النوع غير مقبول ولا يثبت به قول.

ثانياً: قبول مراسيل التابعين وأتباعهم مطلقاً[١٨] ، ومن الحجج لهذا القول: أن احتمال الضعف في التابعين وإتهامهم بالكذب بعيد جداً، فإنه صلى الله عليه وسلم أثنى على عصر التابعين، ثم للقرنين الذين يلونه، وحكى هذا القول العلائي ورجحه ، قائلاً : "قبول مراسيل التابعين واتباعهم مطلقا إلا أن يكون المُرسَل عرف بالإرسال عن غير الثقات فإنه لا يقبل مُرسله وأما بعد العصر الثالث فإن كان المرسل من أئمة النقل قُبل مُرسله وإلا فلا وهو قول عيسى بن إبان واختيار أبي بكر الرازي والبزدوي وأكثر المتأخرين من الحنفية وقال القاضي عبد الوهاب المالكي هذا هو الظاهر من المذهب عندي " [١٩].

ثالثاً: قبول إرسال التابعين على اختلاف طبقاتهم، وهو قول مالك وجمهور أصحابه، وأحمد بن حنبل, وكل من يقبل المرسل من أهل الحديث.

رابعاً: قبول مراسيل كبار التابعين دون صغارهم لقلة روايتهم عن الصحابة كما حكاه ابن عبد البر في التمهيد، وذهب بعضهم الى أنه أرجح وأعلى من المسند، وجّهوه بأن من أسند فقد أحالك على إسناده، والنظر في أحوال رواته والبحث عنهم، ومن أرسل مع علمه ودينه وإمامته وثقته فقد قطع لك بصحته وكفاك النظر فيه. قال القرافي في شرح التنقيح : " أن المرسل أقوى من المسند بهذا الطريق، وهو أن المرسل قد تذمم الراوي وأخذه في ذمته عند الله تعالى: وذلك يقتضي وثوقه بعدالته، وأما إذا أسند فقد فوض أمره للسامع ينظر فيه ولم يتذممه، فهذه الحالة أضعف من الإرسال" [٢٠].

ب – المذهب الثاني: رَدّ المرسل:

قال الإمام مسلم– رحمه الله– في مقدمة صحيحه: " والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة" [٢١] . وهو قول عبد الرحمن ابن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وعامة أصحابهما كابن المديني وأبي خيثمة زهير بن حرب ويحيى بن معين وابن أبي شيبة ثم أصحاب هؤلاء كالبخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وغيرهم من أئمة الحديث[٢٢]. و من ذهب الى القول بالرد و الضعف على الاطلاق ، احتج بالجهالة بحال المحذوف لانه يحتمل أن يكون غير صحابي و هو قول ابن عبد البر ، و عبارته : " الانقطاع في الأثر علة تمنع من وجوب العمل به وسواء عارضه خبر متصل أم لا قالوا ذا اتصل خبر وعارضه خبر منقطع لَم يُعَرّج عَلَى المُنقطِعِ معَ المُتّصل وكانَ المصير إِلَى المتّصل دونهُ وحجتهم في رد المراسيل مَا اجمع عليه العلماء مِنَ الحاجة الى عدالة المخبر" [٢٣] ، وقال ابن أبى حاتم: "سمعت ابي وابا زرعة يقولان لا يحتج بالمراسيل ولا تقوم الحجة إلا بأسانيد الصحيح المتصلة وكذا أقول أنا" [٢٤] .والحجة في رَدّ المرسل هو إنا إذا قبلنا خبر من لا نعلم حاله في الصدق والعدالة ممن حاله على خلاف ذلك، فنقول على الدين والشرع ما لم نتحقق من صحته، قال تعالى: {وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ} [٢٥], وقال عز وجل: {وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لاتَعْلَمُونَ} [٢٦]. وروى الحاكم في كتابه (علوم الحديث) عن يزيد بن هارون قال: " قلت لحماد بن زيد: يا أبا إسماعيل هل ذكر الله عز وجل أصحاب الحديث في القرآن؟) قال: (نعم، ألم تسمع إلى قوله عز وجل: {لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ} [٢٧] , فهذا فيمن رحل في طلب العلم ثم رجع به إلى من وراءه ليعلمهم إياه"، وقال الحاكم: "في هذه الآية دليل على أن العلم المحتج به هو المسموع دون المرسل" [٢٨] .و احتجوا كذلك بما رواه أبو داود في سننه في حديث عن ابن عباس– رضي الله عنهما– قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " تسمعون ويسمع منكم ويسمع ممن يسمع منكم" [٢٩] ، والحديث دل على أن شأن الرواية اتصال الإسناد .قال الإمام ابن عبد البر: "الحجة في رد الإرسال ما أجمع عليه العلماء من الحاجة إلى عدالة المخبر عنه، وأنه لابد من معرفة ذلك، فإذَا حكى التابعي عمن لم يلقه لم يكن بد من معرفة الواسطة، إذ قد صح أن التابعين أو كثيرا منهم رووا عن الضعيف" [٣٠] .

ج – المذهب الثالث: التفصيل في المرسل:

للإحتجاج بالحديث المرسل عمد الفقهاء والأصوليون إلى اعتماد معيار لنقد الحديث المرسل وتمحيصه للتأكد من صلاحيته في استنباط الأحكام الشرعية. ولقد فرق أصحاب هذا المذهب بين من عرف من عادته انه لا يرسل الا عن ثقة فيقبل مرسله ، وبين من عرف انه يرسل عن اي أحد فلا يقبل مرسله ، وهذا اختيار جماعة من أئمة الجرح والتعديل كالقطان وابن المديني ((رضا: تناقض مع السابق)) ، قال ابن ابي حاتم : (كان القطان لا يرى ارسال الزهري وقتادة شيئا ويقول هو بمنزلة الريح ويقول هؤلاء قوم حفاظ كانُوا إذا سمعوا الشيء علقوه ..) [٣١] الى آخر ما ذكر من مسنداتهم ، ثم قال : (إذا اتصل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصح الاسناد به فهو سنة وليس المنقطع بشيء مَا عدا المنقطع سعيد بن المسيب قال أبو محمد بن أبي حاتم رحمه الله يعني ما عدا المنقطع سعيد بن المسيب أَنْ يعتبر به) [٣٢] . وقال الغزالي في المستصفى : (والمختار على قياس رد المرسل أن التابعي والصحابي إذا عرف بصريح خبره أو بعادته أنه لا يروي إلا عن صحابي قبل مرسله، وإن لم يعرف ذلك فلا يقبل؛ لأنهم قد يروون عن غير الصحابي ...)[٣٣] .ثم يبين صاحب كتاب التحصيل الفرق بين القول الاول و قول الغزالي ، وأن قول الاول أصوب فيقول : (لأن ذلك _ يعني الاول _ يقبل المرسل ما لم يعرف الراوي بالإرسال عن غير الثقات وهذا القول يتوقف عن قبول المرسل حتى يعلم أن الراوي لا يرسل إلا عن ثقة) [٣٤] .وهو اختيار الشافعي ، وهذا نصه : "فقلت له: المنقطع مختلف: فمن شاهدَ أصحاب رسول الله من التابعين، فحدَّث حديثاً منقطعاً عن النبي: اعتُبر عليه بأمور منها : أن ينظر إلى ما أَرسل من الحديث، فإن شَرِكَه فيه الحفاظ المأمونون، فأسندوه الى رسول الله بمثل معنى ما روى، كانت هذه دلالةً على صحة مَن قبل عنه وحفظه. وإن انفرد بإرسال حديث لم يَشركه فيه من يُسنده قُبِل ما ينفرد به من ذلك. ويعتبر عليه بأن ينظر: هل يوافقه مرسِل غيره ممن قُبل العلم عنه من غير رجاله الذين قُبل عنهم،فإن وُجد ذلك كانت دلالةً يَقوى له مرسلُه، وهي أضعف من الأولى.وإن لم يُوجَد ذلك نُظر إلى بعض ما يُروى عن بعض أصحاب رسول الله قولاً له، فإن وُجد يُوافق ما روى عن رسول الله كانت في هذه دلالةٌ على أنه لم يأخذ مرسَلَه إلا عن أصل يصح إن شاء الله.وكذلك إن وُجد عوامُّ من أهل العلم يُفتون بمثل معنى ما روى عن النبي" [٣٥] . وعلى هذا فإن الشافعي يقبل المرسل من كبار التابعين بشروط تتعلق بالحديث المرسل نفسه ، وفي الراوي الذي أرسل الحديث . أما الشروط المتعلقة بالحديث فهي أن يعتضد بأحد هذه الامور:

١. أن يروى مسندا من وجه آخر : فإن المُرسَل إذا أُسند من وجه آخر دل ذلك على صحته .
٢. أن يروى حديث مرسل آخر يوافقه بمعناه ، بشيوخ غير شيوخ الحديث الأول ، فإن ذلك مما يقوي المرسل لتعدد مخارجه ، وهي منزلة أضعف من منزلة تعضده بحديث مرسل .
٣. أن يوافق قول بعض صحابة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لذلك الحديث ، ففي ذلك إستدلال على صحة أصله والله اعلم .
٤. أما الشرط الرابع ، فإنه إذا وجد كثير من أهل العلم يفتون بما يوافق ذلك الحديث ، دل على إنه له اصلا .

أما فيما يتعلق براوي الحديث المرسل حتى يقبل حديثه، يجب أن تتوفر فيه الشروط الآتية : "ثم يعتبر عليه بأن يكون إذا سمى من روى عنه لم يسمي مجهولا ولا مرغوبا عن الرواية عنه فيستدل بذلك على صحته فيما روى عنه ويكون إذا شرك أحدا من الحفاظ في حديث لم يخالفه فإن خالفه وجد حديثه أنقص كانت في هذه دلائل على صحة مخرج حديثه " [٣٦] .هنا دل على إنه إذا سمى المُرسِل شيخه ، أن يكون معروفاً مقبول القول ثقة ، حتى يأخذ ويحتج بحديثه ، أما إذا سمى شيخه تارة مجهولاً او ضعيفاً او واهياً لم يحتج بحديثه .أما بالنسبة للشرط الثاني فإنه ينبغي النظر للذي أرسَل الحديث ، فإنه إذا شرك غيره من الحفاظ في حديث وافقه ولم يخالفه دل ذلك على حفظه .

ومما تجدر الإشارة اليه ، ما ذهب إليه الشافعي في قوله بالحكم بصحة مراسيل سعيد بن المسيب ، قال : "وَإِرْسَالُ ابنِ الْمُسَيب عِندَنا حَسنٌ" [٣٧] .قال الحاكم: " قد تأمل الأئمة المتقدمون مراسيله فوجدوها بأسانيد صحيحة ...لم توجد في مراسيل غيره "[٣٨] ، قالوا : لأنه تتبعها فوجدها مسندة .ومن عرض آراء العلماء في المرسل نتوصل الى أن المرسل من أقسام الحديث المنقطع وإن أي حديث منقطع يعتبر ضعيف لجهل بحال الراوي المروي عنه ومن التعصب أن نحكم بصحته مطلقاً أو برده مطلقا بل يجب علينا أن نبحث عن طرق الحديث الأخرى ونرى رجال الحديث ونبحث في جرحهم وعدالتهم ومن ثم نحكم عليه ، وهذا ما فعلته في المباحث الآتية.

المبحث الثالث: الأحاديث المُرسَلة في فروع الدين

الحديث الاول: الضحك في الصلاة

عن معمر[٣٩]، عن قتادة، عن أبي العالية الرياحي[٤٠]: أن رجلا أعمى تردى في بئر والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي بأصحابه، فضحك بعض من كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم: «من ضحك منكم فليعد الصلاة»[٤١].

في الحديث معمر وقتادة وهما ثقة إلا أن الحديث مُرسَل وهذا ما كان يؤخذ عليه أبي العالية، وقتادة بروايته عن معمر وقد روي الحديث بمعناه من عدة طرق معظمها ضعيف جداً واخترت أن أذكر بعضاً منها للإختصار: رواه الدار قطني في سننه من طريق أبو بكر النيسابوري قال : ((حدثنا أبو بكر النيسابوري , نا محمد بن علي بن محرز الكوفي بمصر , نا يعقوب بن إبراهيم بن سعد , نا أبي , عن ابن إسحاق , حدثني الحسن بن دينار , عن الحسن بن أبي الحسن , عن أبي المليح بن أسامة , عن أبيه , قال: بينما نحن نصلي خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ أقبل رجل ضرير البصر فوقع في حفرة , فضحكنا منه , «فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بإعادة الوضوء كاملا وإعادة الصلاة من أولها» قال ابن إسحاق: وحدثني الحسن بن عمارة , عن خالد الحذاء , عن أبي المليح , عن أبيه مثل ذلك)) [٤٢].وقد علق الدار قطني على سند الحديث قائلاً " الحسن بن دينار والحسن بن عمارة ضعيفان , وكلاهما قد أخطأ في هذين الإسنادين وإنما روى هذا الحديث الحسن البصري , عن حفص بن سليمان المنقري عن أبي العالية مرسلا , وكان الحسن كثيرا ما يرويه مرسلا عن النبي صلى الله عليه وسلم , وأما قول الحسن بن عمارة , عن خالد الحذاء , عن أبي المليح , عن أبيه , فوهم قبيح , وإنما رواه خالد الحذاء , عن حفصة بنت سيرين , عن أبي العالية , عن النبي صلى الله عليه وسلم , رواه عنه كذلك سفيان الثوري , وهشيم , ووهيب , وحماد بن سلمة وغيرهم وقد اضطرب ابن إسحاق في روايته , عن الحسن بن دينار لهذا الحديث فمرة رواه عنه عن الحسن البصري , ومرة رواه عنه عن قتادة , عن أبي المليح , عن أبيه , وقتادة إنما رواه عن أبي العالية مرسلا , عن النبي صلى الله عليه وسلم)) [٤٣]ورواه الدار قطني من طريق محمد بن يزيد بن سنان[٤٤] , حدثنا أبي يزيد بن سنان[٤٥] , نا سليمان الأعمش , عن أبي سفيان , عن جابر , قال: قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من ضحك منكم في صلاته فليتوضأ ثم ليعد الصلاة»[٤٦] . في الحديث محمد بن يزيد وأبيه ضعيفان متروكا الحديث .وقد ضعف الحديث بسنده هذا ابو بكر النيسابوري والدار قطني لضعف محمد بن يزيد وأبيه وقال الأخير قد وهم محمد بن يزيد في موضعين من هذا الحديث أحدهما برفعه الى النبي (صلى الله عليه وسلم) والآخر في لفظه فهنالك رواية عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قوله : ((من ضحك في الصلاة أعاد الصلاة ولم يعد الوضوء)) [٤٧].وقد أكد البخاري هذه الرواية فجاء في صحيحه عن" جابر بن عبد الله: «إذا ضحك في الصلاة أعاد الصلاة ولم يعد الوضوء»"[٤٨]بالنظر الى جميع الروايات التي ذكرتها لأعضد الحديث المرسل بها ، نجد أنها ضعيفة جداً من حيث السند ومن حيث المتن فمن حيث السند بها رجال متروكي الحديث ومن حيث المتن فأن هذه الروايات تتعارض مع روايات صحيحة تثبت عدم وجوب إعادة الوضوء في حال الضحك ،كما بينت أعلاه، فالأصل بقاء الطهارة حتى يأتي حديث صحيح وهذا ما لم نجده. ولو رجعنا الى كتب الفقه لوجدنا ان الحنفية انفردوا بوجوب إعادة الوضوء عند القهقهة في الصلاة مسندين قولهم على الأحاديث الضعيفة التي ذكرتها، أما جمهور المسلمين فإتفقوا على أن الضحك في الصلاة يبطل الصلاة ولا يبطل الوضوء[٤٩].

الحديث الثاني: مقدار زكاة الفطر

عن يحيى بن حسان[٥٠]، عن الليث بن سعد[٥١]، عن عقيل بن خالد القرشي[٥٢]، وعبد الرحمن بن خالد يعني ابن مسافر[٥٣]، عن إبن شهاب، عن سعيد بن المسيب،((أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر مدين من حنطة))[٥٤].الحديث مُرسَل من مراسيل سعيد بن المسيب وجميع رجاله ثقات، هذا من حيث سند الحديث ولو أمعنا النظر بمتن الحديث نجد إن فيه زكاة الفطر مدين من حنطة لكن الأخبار الثابتة عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) تدل أن التعديل بمدين كان بعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقد جاء في صحيحي البخاري ومسلم ما يثبت ذلك ((حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا الليث، عن نافع، أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: «أمر النبي صلى الله عليه وسلم بزكاة الفطر صاعا من تمر، أو صاعا من شعير» قال عبد الله رضي الله عنه: «فجعل الناس عدله مدين من حنطة))[٥٥]. ونحن نعلم إن الأخبار الثابتة عن رسول الله تقدم على الموقوف والمقطوع لذلك لا يحتج بهذا الحديث المرسل لأنه وكما قال بعض العلماء هو تعديل ما بعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) [٥٦]، فتكون زكاة الفطر في عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) صاعاً وليس مدين.

الحديث الثالث: النهي عن بيع اللحم بالحيوان

حدثنا القعنبي[٥٧]، عن مالك، عن زيد بن أسلم[٥٨] ، عن سعيد بن المسيب، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «نهى عن بيع اللحم بالحيوان»[٥٩]. الحديث مُرسَل من مراسيل سعيد بن المسيب وجميع رجاله ثقات ، وهذا لا يخرج الحديث من دائرة الضعف كونه منقطع الإسناد ، وقد روي الحديث مرفوعاً من طرق لا تُرضي فقد رواه الدار قطني من طريق سهل بن سعد، ((نا يزيد بن مروان[٦٠] , نا مالك بن أنس , عن الزهري , عن سهل بن سعد , قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع اللحم بالحيوان))[٦١]. وقد تفرد بهذا الإسناد

يزيد بن مروان , عن مالك ، ولم يتابع عليه فعّد الحيث غريبا [٦٢] فضلا عن إن يزيد متهم بالكذب فلا يصلح الحديث بسنده هذا أن يكون شاهداً، فهو حديث ضعيف يحتاج إلى من يقويه.وللحديث شاهد آخر من طريق عبد الله بن عمر ((حدثنا بشر بن معاذ العقدي، حدثنا ثابت بن زهير، حدثنا نافع، عن ابن عمر؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان)) [٦٣]. فهذا الحديث بطرقه ضعيف لا يصلح الإحتجاج به.وأخرج الحديث الحاكم في مستدركه من طريق سمرة بلفظ آخر يخصص عموم لفظ الحيوان بالشاة قال : ((أخبرنا أبو بكر بن إسحاق[٦٤] ، أنبأ العباس بن الفضل الأسفاطي[٦٥]، ثنا إسماعيل بن يزيد الأصبهاني[٦٦]، ثنا يحيى بن الضريس[٦٧]، عن إبراهيم بن طهمان[٦٨]، عن الحجاج بن الحجاج، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم «نهى عن بيع الشاة باللحم»))[٦٩] . وهذا الحديث ضعيف أيضاً ولا يصلح للإحتجاج به فيه ابن اسحاق منكر الحديث. وقد إختلف الفقهاء في جواز بيع اللحم بالحيوان فمنهم من أجاز ذلك ومنهم من نهى ومنهم من فَصّل بكون الحيوان مأكول او غير ذلك[٧٠] وهذا الإختلاف يدل على ضعف الحديث المُرَّسل لأنه في هذه المسألة كان الحديث المرسل أقوى الأسانيد من بقية الشواهد ولو كان المُرسَّل مقبولا عندهم لأخذو به وثبت النهي ، ولكنهم إختلفوا بذلك وإزداد إختلافهم بكثرة الشواهد الضعيفة .ومن خلال دراسة أسانيد جميع طرق الحديث نتوصل الى ضعف هذه الرواية وعدم قبولها والله أعلم. من خلال الأمثلة التي عرضناها في الأحكام الفقهية نتوصل إلى أن الحديث المُرسَّل ضعيف ولا يمكن الإحتجاج به، رغم الشواهد التي أردنا أن نقوي الحديث المرسل بها علها ترفع الحديث الى درجة الصحة لم نجد حديث قوي السند بل على العكس وجدنا أحاديث تعارض ذلك المرسل كحديث الزكاة في المثال السابق.

المبحث الرابع: الأحاديث المرسلة في أصول الدين

الحديث الاول: تحديد الخالق بالجهات

حدثنا نعيم بن حماد[٧١]، عن ابن المبارك[٧٢]، عن معمر[٧٣]، عن الزهري، عن علي بن الحسين، أن رجلا، من أهل العلم أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «تمد الأرض يوم القيامة مد الأديم، فأكون أول من أُدعى، فأخر ساجداً، حتى يأذن الله لي برفع رأسي، فأرفع، ثم أقوم، وجبريل عن يمين الرحمن، لم ير الرحمن تبارك اسمه قبل ذلك»[٧٤] أخرج هذا الحديث ابن المبارك والدارمي والبيهقي ورجال الحديث ثقات سوى نعيم بن حماد مختلف فيه وكما نعلم بأن في الجرح والتعديل يقدم قول الجارح على المعدل فنحكم بجرحه هنا، ومعمر بن راشد الذي قال عنه ابن معين بان حديثه يخالف إن كان من أهل العراق إلا إن روى عن الزهري ، ففي هذه الرواية روى عن الزهري، و سند الحديث فيه تدليس فقد ذكر في الحديث ان علي بن الحسين أخبره رجلاً من أهل العلم وهذا من علامات ضعف الحديث فضلاً عن إنه حديث مرسل فلا يحتج به . وللحديث شاهد من طريق جابر رضي الله عنه أخرجه الحاكم في مستدركه فقال أخبرنا إسماعيل بن محمد بن الفضل الشعراني[٧٥]، ثنا جدي[٧٦]، ثنا إبراهيم بن حمزة الزبيري[٧٧]، ثنا إبراهيم بن سعد[٧٨]، عن ابن شهاب، عن علي بن الحسين، عن جابر رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: " تمد الأرض يوم القيامة ... فأقول: يا رب أخبرني هذا – لجبريل وهو عن يمين الرحمن والله ما رآه جبريل قبلها قط ... »[٧٩]. "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين"[٨٠] كما قال الحاكم، وعلى الرغم من ذلك فإن الحديث لم يخرج من دائرة الآحاد الذي لم يحتج به جمهور المسلمين، وفي متن الحديث تحديد الخالق بالجهات ورب العرش منزه عن اي تحديد ، قال تعالى :﴿ ...لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[٨١] لذلك لا نحتج بهذا الحديث بطريقيه كونه لم يصل الى درجة الصحة والله أعلم.

الحديث الثاني: صفة الجلوس للخالق

((حدثنا أبو بكر، ثنا ابن فضيل[٨٢]، عن ليث[٨٣]، عن مجاهد: قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ ... عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾[٨٤] قال: يقعده معه على العرش))[٨٥]. رجال الحديث ضعفاء فضلا عن كون الحديث مرسل.وأخرج الحديث إبن ابي شيبة في مصنفه ، والآجري في الشريعة بلفظ ((يقعده على العرش))[٨٦] الحديث بلفظيه تفرد به محمد بن فضيل ثم رواه عنه جماعة فالحديث آحاد غريب وفيه ليث بن أبي سليم إتفق العلماء على ضعفه، فضلاً عن كونه مقطوع على قول التابعي مجاهد وقول التابعي ليس بحجة في فروع الدين، فكيف في العقائد والأمور الغيبية.

الحديث الثالث: حجب الخالق بالحجاب

حدثنا موسى بن إسماعيل أبو سلمة[87] ، ثنا حماد وهو ابن سلمة [88] قال: أنبأ أبو عمران الجوني[89]، عن زرارة بن أوفى[90]، أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل جبريل: " هل رأيت ربك؟ . فانتفض جبريل وقال: يا محمد إن بيني وبينه سبعين حجابا من نور، لو دنوت من أدناها لاحترقت " [91]جميع رجال الحديث ثقات ولكن الحديث مُرسَل وقد روي الحديث بأسانيد أُخرى فأخرجه الدولابي في الكنى والاسماء والطبراني في الاوسط والاصبهاني في العظمة من طريق أنس بن مالك ، حدثنا محمد بن عمرو ، ثنا يحيى بن سليمان الجعفي[92] ، ثنا عمي عمرو بن عثمان، ثنا أبو مسلم قائد الأعمش عن الأعمش، عن أنس بن مالك، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «سألت جبريل عليه السلام، هل ترى ربك؟ قال: إن بيني وبينه سبعين حجابا من نور، لو رأيت أدناها لاحترقت» لم يرو هذا الحديث عن الاعمش سوى ابو مسلم[93] وفي الحديث محمد بن عمرو وهو مجهول الحال ويحيى بن سليمان مختلف فيه، فالحديث بسنده هذا ضعيف ولا يصلح ان يعضد به الحديث المرسل. وأخرجه إبن خزيمة من طريق مجاهد ،((حدثنا بحر بن نصر[94] ، قال: ثنا أسد، قال: ثنا هشيم [95] عن أبي بشر، عن مجاهد، قال: ((بين الملائكة وبين العرش سبعون حجابا من نور، وحجاب من ظلمة...))[96] هذا حديث مرسل وفيه هشيم مُدّلِس للحديث. كل هذه الشواهد التي تعضد الحديث ضعيفة أصلا بسندها ولم تخرج الحديث من دائرة الآحاد ، وكون الحديث مرسل فأن الجمهور رفضوا الاحتجاج به في الفروع فكان من باب اولى عدم الاحتجاج به في الامور العقائدية ، فضلا عن إن معنى الحديث ان الله تعالى يحجب بسبعين حجاب وهل تبارك الله يحجبه شيء ان كان هكذا فهو شيء محدود حاشا لله ، تصور رب العالمين وهيئته من الامور الغيبية التي لا يجب لنا الخوض بها.

الحديث الرابع: فضل كلام الله على كلام خلقه

حدثنا سليمان بن حرب [٩٧]، حدثنا حماد بن سلمة، عن أشعث الحداني[٩٨] ، عن شهر بن حوشب [٩٩]، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فضل كلام الله على كلام خلقه، كفضل الله على خلقه»[١٠٠] لو تتبعنا سند الحديث لوجدنا من رجاله من هو ثقة كسليمان بن حرب وحماد ، وفيه أشعث بن عبد الله أقل ثقة من بقية رجال الحديث أما شهر بن حوشب فأختلفوا فيه بين حسن ومتكلم فيه وكما نعلم في الجرح والتعديل يقدم قول الجارح على قول المعدل لذلك يعد الحديث بسنده هذا ضعيف فضلاً عن كونه مرسل، فلا يصح الاحتجاج به. وأخرج الحديث الدارمي والنسائي من طريق أبي سعيد الخدري قال الدارمي: أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم الترجماني[١٠١]، حدثنا محمد بن الحسن الهمداني[١٠٢] ، عن عمرو بن قيس[١٠٣] ، عن عطية[١٠٤] ، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:((.... وفضل كلام الله على سائر الكلام، كفضل الله على خلقه)) [١٠٥] وحديث أبي سعيد الخدري ضعيف الإسناد؛ فيه عطية العوفي ومحمد بن الحسن الهمداني حكم عليهما بالضعف فلا يحتج به ولا يصلح ان يعضد حديثا آخر به . وفي سند الحديث تفضيل لكلام الله على كلام البشر أي أن صفة الكلام بين البشر والخالق من جنس واحد وصفة الكلام التي نعرفها تحتاج الى فم وصوت ....الخ حاشا لله من هكذا صفات فلا يجوز التشبيه او المفاضلة بين كلام الله وكلام المخلوقين يجب تنزيه صفات الله عن صفات المخلوقين.

الحديث الثاني: يتجلى لنا ضاحكاً

((حدثنا موسى بن إسماعيل، ثنا حماد وهو ابن سلمة ، عن ثابت، وحميد، وعلي بن زيد[١٠٦]، عن الحسن، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يأتينا ربنا يوم القيامة ونحن على مكان رفيع، فيتجلى لنا ضاحكا»))[١٠٧]هذا حديث مرسل وفي السند من هو مجهول وفيه سيء الحفظ. وللحديث شواهد من طريق ابو موسى الاشعري أخرجه الإمام احمد في مسنده، قال، ((حدثنا حسن بن موسى، وعفان قالا: ثنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد[١٠٨]، عن عمارة، عن أبي بردة[١٠٩]،عن أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " يجمع الله عز وجل الأمم في صعيد واحد يوم القيامة، فإذا بدا لله عز وجل أن يصدع بين خلقه مثل لكل قوم ما كانوا يعبدون، فيتبعونهم حتى يقحمونهم النار، ثم يأتينا ربنا عز وجل ونحن على مكان رفيع فيقول: " من أنتم؟ " فنقول: نحن المسلمون. فيقول: " ما تنتظرون؟ " فيقولون: ننتظر ربنا عز وجل. قال: فيقول: " وهل تعرفونه إن رأيتموه؟ " فيقولون: نعم. فيقول: " كيف تعرفونه ولم تروه؟ " فيقولون: نعم. إنه لا عدل له فيتجلى لنا ضاحكا. يقول: " أبشروا أيها المسلمون فإنه ليس منكم أحد إلا جعلت مكانه في النار يهوديا أو نصرانيا " [١١٠] في سند الحديث علي بن زيدان وهو ضعيف، والحديث خبر آحاد ، فلا يحتج به ولا يصلح أن يعضد الحديث المرسل. وهذا المثال من المرسل كسابقه يصف رب العرش العظيم بصفات لا تليق بجلالته (الضحك) هي صفة خاصة بالمخلوقين ومجرد نسبتها لله توهم بتخيل شكل وتفاصيل لا يجوز ان نبحث فيها . هكذا وبعد ان بينا جميع الأمثلة في المرسل وجدناها إما ضعيفة جدا او ضعيفة أو مختلف فيها وجميع الشواهد لا تصلح للإحتجاج بها فمن الأسلم عدم الأخذ بها في فروع الدين والأجدر بذلك عدم الأخذ بها في الأمور العقائدية .

الخاتمة

١. الحديث المُرسَل مُختلف في الإحتجاج به وعده أغلب العلماء ضعيف.
٢. الإرسال في الحديث قسم من أقسام الحديث المنقطع.
٣. ضعف الحديث المرسل في فروع الدين ودليل ذلك :
أ. إختلاف الفقهاء في الأحكام الفقهية رغم وجود سند قوي لبعض المراسيل .
ب. وجود أحاديث صحيحة تعارض الحديث المرسل .
ت. الشواهد التي نعضد بها الحديث المرسل معضمها أحاديث ضعيفة تحتاج من يقوي إسنادها.
٤. إن كان الحديث المرسل ضعيفاً أو مختلف فيه في فروع الدين فمن باب أولى عدم الأخذ به في الأمور العقائدية .
٥. الأخذ بالمرسل في فروع الدين إن إعتضد بطرق أخرى صحيحة ووافق بمعناه مقاصد الشريعة الإسلامية.
٦. عدم الإحتجاج بالحديث المرسل في الأمور الغيبية والعقائد الإسلامية .

الهوامش

(1) ينظر : لسان العرب: ٢ / ٨٨٩ .
(٢) سورة مريم ، الآية: ٨٣ .
(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل : ص ٢٣ .
(٤) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس : ٢ / ٧٦.
(٥) معجم مقاييس اللغة :٢ / ٣٩٢ .
(٦) جامع التحصيل في أحكام المراسيل: ص٢٣ .
(٧) سنن ابن ماجه :١ / ٥٢٠ .
(٨) جامع التحصيل في أحكام المراسيل : ص٢٣ .
(٩) ينظر: الرسالة : ص٤٦١_٤٦٥ ، معرفة أنواع علوم الحديث : ص١٢٦، جامع التحصيل في أحكام المراسيل : ص٢٧.
(١٠) ينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري: ص٢٥ ،جامع التحصيل في أحكام المراسيل: ص٢٧.
(١١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، ص٢٨ .
(١٢) المصدر نفسه ، ص ٣٠ .
(١٣) ينظر: روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل : ص٣٦٣ ، الإحكام في أصول الأحكام :ص١٣٦
(١٤) ينظر :الكفاية في علم الرواية، : ص٣٨٤ ، جامع التحصيل ،ص ٢٦ _٢٧ .
(١٥) اتحاف النبيل : ص١٤٢ .
(١٦) ينظر: جامع التحصيل : ص٣٣ .
(١٧) ينظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ١ / ٣_٥ .
(١٨) ينظر: قفو الأثر في صفوة علوم الأثر: ص٦٧ .
(١٩) جامع التحصيل ، مصدر سابق ، ص٣٣ .
(٢٠) شرح تنقيح الفصول :ص٣٨٠ .
(٢١) صحيح مسلم :١ / ٢٩ .
(٢٢) جامع التحصيل : ص٣٥ .
(٢٣) التمهيد : ١ / ٦ ،و ينظر : جامع التحصيل ، ص٣٥ . .
(٢٤) المراسيل: ص٧ .
(٢٥) سورة الاسراء ، الآية: ١٧ .

(٢٦) سورة الاعراف ، الآية ٣٣ : .

(٢٧) سورة التوبة ، الآية ١٢٢ .

(٢٨) معرفة علوم الحديث : ص٢٦ .

(٢٩) سنن أبي داود : ٣ / ٣٢١ .

(٣٠) التمهيد : ص٦ .

(٣١) المراسيل ، مصدر سابق ، ص٣ .

(٣٢) المصدر نفسه ، ص٦ .

(٣٣) المستصفى ، مصدر سابق ، ص١٣٥ .

(٣٤) جامع التحصيل ، مصدر سابق ، ص٣٨ .

(٣٥) الرسالة ، مصدر سابق ، ص٤٦١.

(٣٦) الرسالة : ص٤٦٣ .

(٣٧) مختصر المزني : ص١٧٦ .

(٣٨) شرح علل الترمذي : ١ / ٥٥٥ .

(٣٩) معمر بن راشد أبو عروة الأزدي ، إتفق العلماء على توثيقه، غير أن الإمام مالك لم يرضى روايته في التفسير عن قتادة لوجود إنقطاع في السند، ينظر:سير أعلام النبلاء: ٧/ ٥ .

(٤٠) أبو العالية رفيع بن مهران الرياحي البصري أدرك زمان النبي -صلى الله عليه وسلم- وهو شاب، وأسلم في خلافة أبي بكر الصديق، وثقه العلماء رغم انه كان يروي احاديث مرسلة ووصف الشافعي حديثه هذا بأنه رياح، ينظر: سير أعلام النبلاء :٤/ ٢٠٧ ، تهذيب التهذيب : ٣/ ٢٨٦.

(٤١) أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه، (٣٧٦١):٢/ ٣٧٦.

(٤٢) أخرجه الدار قطني في سننه،(٦٠١):١/٢٩٥، والبيهقي في الخلافيات،(٦٨٤):٢/٣٧١.

(٤٣) سنن الدار قطني:١/٢٩٦.

(٤٤) ضعيف متروك الحديث، الضعفاء والمتروكون لإبن الجوزي:٣/١٠٧.

(٤٥) يزيد بن سنان أبو فروة الرهاوي، ضعيف متروك الحديث، ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال:٩/١٥٢-١٥٤.

(٤٦) أخرجه الدار قطني في سننه ،(٦٤٧)،:١/ ٣١٥.

(٤٧) ينظر: سنن الدارقطني:١/ ٣١٥.

(٤٨)صحيح البخاري (١/ ٤٦)

(٤٩) ينظر: المبسوط للسرخسي :١/٧٧.

(٥٠) يَحْيَى بن حَسَّان بن حيان التنيسي البكري، إتفق العلماء على توثيقه، ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال:٣١/٢٦٦.

(٥١)الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث، إتفق العلماء على ثقته، ينظر: الثقات لابن حبان: ٧/ ٣٦٠، التعديل والتجريح , لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح :٢/ ٦١٥ ، تهذيب التهذيب : ٨/ ٤٥٩.

(٥٢)عقيل بن خالد مولى عثمان بن عفان القرشي الأموي الأيلي ، حافظ للحديث، التاريخ الكبير للبخاري :٧/ ٩٤.

(٥٣)عبد الرحمن بن خالد بن مسافر الفهميّ المصري، من رجال الحديث الثقات، الأعلام للزركلي :٣/ ٣٠٥.

(٥٤) أخرجه الشافعي في السنن المأثورة: ص: ٣٣١، وأبي داود في المراسيل: ص: ١٣٦ .

(٥٥) أخرجه البخاري في صحيحه، (١٥٠٧) :٢/ ١٣١، ومسلم في صحيحه، (٩٨٤) :٢/ ٦٧٨.

(٥٦) ينظر: فتح الباري لإبن حجر:٣/٣٧٢.

(٥٧) عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي، ثقة حجة، الجرح والتعديل لإبن ابي حاتم:٥/١٨١، الثقات لإبن حبان:٨/٣٥٣، سير أعلام النبلاء :٨/ ٣٦٨.

(٥٨) زيد بن أسلم كنيته أبو أسامة، ثقة ،ينظر:الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/ ٥٥٥، التعديل والتجريح:٢/٥٨١.

(٥٩) أخرجه الإمام مالك في الموطأ ،٤/ ٩٤٧،وأبي داود في المراسيل واللفظ له: ص: ١٦٦، وأخرجه الحاكم في مستدركه ،(٢٢٥٢): ٢/ ٤١، والبيهقي فس السنن الكبرى، (١٠٥٧٠) ٥:/ ٤٨٣.

(٦٠) يزيد بن مروان الخلال، ضعيف كذاب، ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم :٩/ ٢٩١، المجروحين لابن حبان :٣/ ١٠٥.

(٦١) أخرجه الدار قطني في سننه : ٤/ ٣٨، وأبي نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء:٦/ ٣٣٤.

(٦٢) ينظر: سنن الدار قطني : ٤/ ٣٨ .

(٦٣) أخرجه البزاز في مسنده ،(٥٨٨٨):٢٠٥/١٢.

(٦٤) أبو بكر بن إِسْحَاقَ بن يسار القرشي المطلبي المدني، أخو محمد بْن إسحاق، مولى قيس بْن مخرمة ، قال البخاري: حديثه منكر ، ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال :٣٣/ ٨٢-٨٣ ، ميزان الاعتدال :٤/ ٥٠٣.

(٦٥) صَدُوقًا حسن الحَدِيث ،الوافي بالوفيات:١٦/ ٣٧٦، رجال الحاكم في المستدرك:١/٤٤١.

(٦٦) محدث رَحّال عالي الإسناد ، الوافي بالوفيات :٩/ ١٤٣.

(٦٧) يحيى بن الضريس بن يسار البجلي مولاهم أبو زكريا الرازي القاضي، ثقة حافظ للحديث وقيل عنه انه خلط في حديثين وذكره ابن حبان في الثقات وقال ربما خلط، ينظر: تهذيب التهذيب:١١/٢٣٢-٢٣٣.

(٦٨) ابراهيم بن طهمان بن شعبة الخراساني أبو سعيد، قيل فيه صدوق الحديث حسن، لا بأس فيه، ثقة حسن الحديث، ينظر: تهذيب التهذيب:١/١٢٩

(٦٩) أخرجه الحاكم في مستدركه وعلق عليه هذا حديث صحيح الإسناد رواته عن آخرهم أئمة حفاظ ثقات ولم يخرجاه، المستدرك على الصحيحين،(٢٢٥١):٢/٤١، والبيهقي في سننه الكبرى : ٥/ ٤٨٣.

(٧٠) ينظر: الإستذكار: ٦/ ٤٢٦، فيض القدير:٦/ ٣٠٧، نيل الأوطار: ٥/ ٢٤١.

(٧١) وكنيته أبو عبد الله المرزوي ، من أهل خراسان وهو من آخر الطبقات في مصر، وثقه العجلي، وأخرج له البخاري، وضعفه النسائي أبو عبد الرحمن وقال ابن حبان ربما اخطأ ووهم ومات، ينظر: الطبقات الكبرى :٧/ ٣٥٩ ، الثقات للعجلي: ٤٥١ ، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم :٨/ ٤٦٣ ، الثقات لابن حبان :٩/ ٢١٩ ، الكامل في ضعفاء الرجال:٨/ ٢٥١ ، التعديل والتجريح , لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح :٢/ ٧٧٩ .

(٧٢) عبد الله بن المبارك، إمام زمانه واسع العلم صحيح الحديث وثقه الكثيرون ومدحوا فضله على نقل الحديث ومنهم ابن معين ، ينظر : سير اعلام النبلاء: ٨/٣٨٢-٣٨٩.

(٧٣) معمر بن راشد أبو عروة الأزدي، اتفق العلماء على توثيقه، وقال ابن أبي خيثمة سمعت يحيى بن معين يقول إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري، ينظر: التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل :٧/ ٣٧٨، سير أعلام النبلاء ط الرسالة :٧/ ٥، تهذيب التهذيب :١٠/ ٢٤٥.

(٧٤) أخرجه ابن المبارك في الزهد والرقائق،١١/٢، والدارمي واللفظ له ، الرد على الجهمية :١/١١٠، والبيهقي في شعب الايمان:١/٤٧٨.

(٧٥) من شيوخ الحاكم وقال عنه : وقد ارتبت في لقيه لبعض الشيوخ، ينظر: رجال الحاكم في المستدرك/١/٢٤٢.

(٧٦) أبو محمد الفضل بن محمد بن المسيب البيهقي من ذرية ملك اليمن ، كان يرسل شعره فلقب بالشعراني اتفق العلماء على ثقته سوى ابي حاتم قال تكلموا فيه، ينظر: طبقات الحفاظ للذهبي :٢/ ١٥٠.

(٧٧) اختلفوا درجة توثيقه فمنهم من قال بانه ثقة ومنهم صدوق وقال النسائي ليس به بأس، ينظر: تهذيب الكمال:٢/٧٧-٧٨.

(٧٨) ثقة ثبت، ينظر: سير اعلام النبلاء: ٨/٣٠٤-٣٠٥.

(٧٩) أخرجه الحاكم في مستدركه، وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه: ٤/ ٦١٤.

(٨٠) المستدرك على الصحيحين: ٤/ ٦١٤.

(٨١) سورة الشورى :الآية:١١

(٨٢) محمد بن فضيل بن غزوان بن جرير الضبي، أُختلف فيه وثقه كثيرون وضعفه بعضهم، ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٢٩٣/٢٦-٢٩٨.

(٨٣) ليث بن أبي سليم بن زنيم القرشي ضعيف الحديث سيء الحفظ اختلط في آخر عمره، تهذيب الكمال في اسماء الرجال:٤٦٥/٨-٤٦٧.

(٨٤) سورة الإسراء، الآية: ٧٩.

(٨٥) اخرجه ابن ابي عاصم في السنة ،(٦٩٥) :١/ ٣٠٥، والآجري في الشريعة: ١٦١٤/٤.

(٨٦) اخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، (٣١٦٥٢) :٦/ ٣٠٥، والآجري في الشريعة:٤/ ١٦١٤.

(87) ثقة مأمون، الجرح والتعديل لإبن أبي حاتم:١٣٦/٨.

(88) ثبت وهذا قول ابن معين، ينظر: الجرح والتعديل لابن ابي حاتم:١٤١/٣.

(89) عبد الملك بن حبيب، الكنى والاسماء:٧٣/١، ثقة وله أحاديث، الطبقات الكبرى:١٧٧/٧.

(90) ثقة رجل صالح، الثقات للعجلي : ٣٧٠/١

(91) أخرجه الدارمي واللفظ له، الرد على الجهمية،(١١٩):٧٣/١، المجالسة وجواهر العلم،(٦٥):٣٧٢/١.

(92) أُختلف فيه وَثقه بعض الحفاظ وضعفه بعظهم ، ينظر: ميزان الاعتدال:٣٨٢/٤، تهذيب التهذيب: ٢٢٧/١.

(93) أخرجه الدولابي في الكنى والاسماء، (١٧٦٥) : ١٠٠٧/٣، والطبراني في الاوسط ،(٦٤٠٧):٢٧٨/٦، والأصبهاني في العظمة:٦٦٩/٢ .

(94) ثقة، ينظر:الجرح والتعديل لابن ابي حاتم:٤١٩/٢، سير اعلام النبلاء:١٣٩/١٠.

(95) ابن بشير بن أبي خازم، ثقة ولكنه مدلس، ينظر:سير اعلام النبلاء ٣٠٢/٧-٣٠٣

(96) أخرجه ابن خزيمة في التوحيد:٥١/١،البيهقي في الاسماء والصفات،(٨٥٦):٢٩٤/٢.

(٩٧) أبو أيوب، الواشحي، الأزدي، البصري، قاضي مكة، قال أبو حاتم الرازي : إمام من الأئمة، كان لا يدلس، وأخرج له البخاري ووثقه ابن حبان، ينظر: التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل:٤/ ٨ ، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم :٤/ ١٠٨ ، تاريخ بغداد ت بشار :١٠/ ٤٤، سير اعلام النبلاء:٤٠١/٨.

(٩٨) أشعث بن عبد الله بن جابر الحداني وثقه النسائي وابن معين وقال الدار قطني عنه يعتبر به وقال أبو حاتم: "شيخ", وقال أحمد: ليس به بأس , وقال البزار: مستقيم الحديث ، ينظر: تهذيب التهذيب:٣٥٥/١.

(٩٩) قال البخاري عنه: حسن الحديث، وتكلم فيه ابن عون، ينظر: سير أعلام النبلاء:٥/ ٢١٩.

(١٠٠) أخرجه الدارمي في سننه:٤/ ٢١١٤، وأبي داود في المراسيل: ص: ٣٦١.

(١٠١) إسماعيل بن إبراهيم بن بسام البغدادي أبو إبراهيم الترجماني، قال أحمد وابن معين وأبو داود والنسائي: "ليس به بأس ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم :٢/ ١٥٧، تهذيب التهذيب :١/ ٢٧١.

(١٠٢) ضعيف: سير اعلام النبلاء:٦٤/٨

(١٠٣) عمرو بن قيس الملائي، ثقة متقن عابد، الثقات للعجلي ط الباز:ص: ٣٦٨.

(١٠٤) ضعيف: الضعفاء والمتروكون للنسائي:ص٨٥ .

(١٠٥) أخرجه الدارمي في سننه:٤/ ٢١١٢. والترمذي في سننه: ٥/ ٣٤.

(١٠٦) لا يدري من هو وقيل بأنه كان قليل الحفظ، ميزان الاعتدال:١٢٧/٣.

(١٠٧) أخرجه الدارمي، الرّد على الجهمية، (١٣٩): ٨٦/١.

(١٠٨) علي بن زيد بن جدعان، من ولد عبد الله بن جدعان القرشي ثم التيمي، وِلِد علي بن زيد وهو أعمى، وكان كثير الحديث، وفيه ضعف، يكتب حديثه ولا يحتج به، الطبقات الكبرى: ٧/ ٢٥٢، ينظر: الجرح والتعديل لأبن أبي حاتم:١٨٧/٦.

(١٠٩) وهو إبن الصحابي الجليل أبو موسى الاشعري أُختلف في إسمه وقيل أن كنيته هو إسمه وأتفق على ثقته، ينظر: تهذيب التهذيب: ١٨/١٢.

(١١٠) أخرجه احمد في مسنده،(١٩٦٥٤):٣٢/٤٣٢.

المصادر

١. إتحاف النبيل ، لأبي الحسن مصطفى بن اسماعيل ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، ط١، ١٤١٤ هـ .

٢. الإستذكار ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ) ،تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض ، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى ٢٠٠٠م.

٣. الأسماء والصفات للبيهقي أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) ، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي ، مكتبة السوادي، جدة – المملكة العربية السعودية ، ط١، ١٤١٣ هـ .

٤. الأعلام ، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ) ، دار العلم للملايين ، ط١٥.

٥. تاج العروس من جواهر القاموس ، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني أبو الفيض الملقّب بمرتضى الزَّبيدي ، تحقيق: مجموعة من المحققين ، دار الهداية .

٦. تاريخ الثقات ، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (ت: ٢٦١هـ) ، دار الباز ،ط١، ١٤٠٥هـ.

٧. التاريخ الكبير ، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت: ٢٥٦هـ) دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن ،طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

٨. تاريخ بغداد ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ .

تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي ، دار الوطن – الرياض / السعودية ، ط٢، ١٤٢٠ هـ .

٩. تذكرة الحفاظ ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان ، ط١، ١٤١٩هـ.

١٠. التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (ت: ٤٧٤هـ) ،تحقيق: د. أبو لبابة حسين ،دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض، ط١، ١٤٠٦ هـ.

١١. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي _ محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب ، ١٣٨٧ هـ .

١٢. تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.

١٣. تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (ت: ٧٤٢هـ) ، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت ،ط١، ١٤٠٠ هـ.

١٤. الثقات ، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ) ، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند ،ط١، ١٣٩٣ هـ .

١٥. جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي(٧٦١هـ) ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٧ هـ.

١٦. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه ، احمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي ، تحقيق : محمد زهير بن ناصر الناصر ، الناشر: دار طوق النجاة ، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٧. الجرح والتعديل ، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)،طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط١، ١٢٧١ هـ .

١٨. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ) ،الناشر: السعادة – بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ .

١٩. الخلافيات ، البيهقي (ت: ٤٥٨ هـ) ، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان ، دار الصميعي ،ط١.
٢٠. رجال الحاكم في المستدرك ،مُقبل بن هادِي بنِ مُقبل بنِ قائِدة الهَمداني الوادعي (ت: ١٤٢٢هـ) ، مكتبة صنعاء الأثرية ،ط٢، ١٤٢٥ هـ .
٢١. الرّد على الجهمية، أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني (ت: ٢٨٠هـ)، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير – الكويت ، ط٢، ١٤١٦هـ .
٢٢. الرسالة ، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب الشافعي (٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي ، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٨هـ .
٢٣. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي الشهير بابن قدامة المقدسي ، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع ، ط٢ ، ١٤٢٣هـ.
٢٤. السنة ، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت: ٢٨٧هـ) ، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي – بيروت ، ط١، ١٤٠٠هـ.
٢٥. سنن ابن ماجه ، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني وماجة اسم أبيه يزيد ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية .
٢٦. سنن أبي داود ، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجستاني ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت.
٢٧. سنن الدار قطني ، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ) ، تحقيق : شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم ، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان ، ط١، ١٤٢٤ هـ.
٢٨. السنن الكبرى ، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات ، ط٣ ، ١٤٢٤ هـ .
٢٩. السنن المأثورة للشافعي، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني (ت: ٢٦٤هـ) ، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي ، دار المعرفة – بيروت ، ط١ ، ١٤٠٦هـ.
٣٠. سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) ، دار الحديث- القاهرة، ١٤٢٧هـ.
٣١. شرح تنقيح الفصول ، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي ، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد ، شركة الطباعة الفنية المتحدة ،ط١، ١٣٩٣هـ .
٣٢. شرح علل الترمذي ، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن الحنبلي ،تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، ط١لى، ١٤٠٧هـ .
٣٣. شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت: ٣٢١هـ) ،تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ،ط١، ١٤١٥ هـ.
٣٤. الشريعة، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (المتوفى: ٣٦٠هـ)
٣٥. شعب الإيمان ، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق : محمد السعيد بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية – بيروت ،ط١ ، ١٤١٠هـ.
٣٦. الضعفاء والمتروكون، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب ، ط١، ١٣٩٦هـ.
ط١، ١٤٠٨هـ.

٣٧. الطبقات الكبرى ، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت: ٢٣٠هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت ،ط١، ١٤١٠ هـ .

٣٨. العظمة، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (ت: ٣٦٩هـ)، تحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة – الرياض ، ط١، ١٤٠٨هـ.

٣٩. فتح الباري شرح صحيح البخاري ، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ.

٤٠. فيض القدير شرح الجامع الصغير ، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت: ١٠٣١هـ) ، المكتبة التجارية الكبرى – مصر ،الطبعة: الأولى، ١٣٥٦.

٤١. قفو الأثر في صفوة علوم الأثر، محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي القادري التاذفي، الحنفي رضي الدين المعروف بـ ابن الحنبلي ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ط٢، ١٤٠٨هـ .

٤٢. الكامل في ضعفاء الرجال ، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض – عبد الفتاح أبو سنة ،الكتب العلمية – بيروت–لبنان ،ط١، ١٤١٨هـ.

٤٣. كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان ، مكتبة الرشد – السعودية – الرياض ،ط٥، ١٤١٤هـ .

٤٤. الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ، تحقيق: أبو عبدالله السورقي _ إبراهيم حمدي المدني ، المكتبة العلمية ، المدينة المنورة .

٤٥. الكنى والأسماء، أبو بِشْر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدولابي الرازي (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي ، دار ابن حزم – بيروت/ لبنان ، ط١، ١٤٢١ هـ .

٤٦. اللأسَامِي والكنى للْإِمَام أَحْمد بن حَنْبَل رِوَايَة ابْنه صَالح ، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ) ، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع ، مكتبة دار الأقصى – الكويت ، ط١، ١٤٠٦ هـ.

٤٧. لسان العرب : محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الثالثة – ١٤١٤ هـ .

٤٨. المبسوط ، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: ٤٨٣هـ) ، دار المعرفة – بيروت، ١٤١٤هـ.

٤٩. المجالسة وجواهر العلم ، أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (ت : ٣٣٣هـ) ،تحقيق : أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، جمعية التربية الإسلامية (البحرين – أم الحصم) ، دار ابن حزم (بيروت – لبنان) ، ١٤١٩هـ.

٥٠. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ) ،تحقيق: محمود إبراهيم زايد ، الناشر: دار الوعي – حلب ، ط١، ١٣٩٦هـ.

٥١. مختصر المزني ، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني ، دار المعرفة ، بيروت ،١٤١٠هـ .

٥٢. المراسيل، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة – بيروت

٥٣. المستدرك على الصحيحين ، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥هـ) ،تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١١ هـ.

٥٤. المستصفى: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي ،تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي ، دار الكتب العلمية ، ط١، ١٤١٣هـ .

٥٥. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون ، مؤسسة الرسالة ، ط١، ١٤٢١ هـ .

٥٦. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت: ٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله ، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة ، ط١ .

٥٧. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ) ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
٥٨. المصنف ، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت: ٢١١هـ) ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي ، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت،ط٢ ، ١٤٠٣هـ.
٥٩. المعجم الأوسط ، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد , عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ،دار الحرمين – القاهرة.
٦٠. معجم مقاييس اللغة ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ .
٦١. معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم ، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي ، مكتبة الدار – المدينة المنورة – السعودية ،ط١، ١٤٠٥ هـ.
٦٢. معرفة أنواع علوم الحديث ، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو تقي الدين المعروف بابن الصلاح ، تحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٢٣ هـ .
٦٣. المنتخب من كتاب الزهد والرقائق ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت : ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. عامر حسن صبري ، دار البشائر الإسلامية – بيروت / لبنان ، ط١ ، ١٤٢٠هـ .
٦٤. موطأ الإمام مالك ، الإمام مالك بن أنس (١٧٩ هـ) ،تحقيق: عبد المجيد تركي: دار الغرب الإسلامي ،ط١ .
٦٥. ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي ، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ، ط١، ١٣٨٢ هـ .
٦٦. نيل الأوطار ، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ) ،تحقيق: عصام الدين الصبابطي ، دار الحديث، مصر ، ط١.
٦٧. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.